

تحديات التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط

الأستاذة حواف رحيمة

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تقييم مستقبل التنمية الاجتماعية في ظل انهيار أسعار النفط باعتباره المصدر الوحيد و الممول الأساسي للسياسة الاجتماعية لتدعيم استمراريته ، و بالرغم من أن الدولة تتعهد دائما بالمتابعة في البرامج التنموية الاجتماعية (الرعاية الاجتماعية ، الصحة و التعليم ...الخ) التي تحقق التنمية المستدامة إلا أن الهبوط الحاد لأسعار النفط أصبح يشكل خطرا أمام إمكانية التخلي عنها ، خاصة و نحن ننتهج سياسة التقشف حاليا ، مما سيزيد من تفاقم المشاكل الاجتماعية. لقد عمدت الدراسة على البحث عن سبل أخرى لتحرير الاقتصاد و المشاريع التنموية المختلفة من التبعية البترولية التي أصبحت تشكل هاجسا ضد تحقيق التطور و النمو الاقتصادي. **الكلمات المفتاحية :** التنمية المستدامة ، التنمية الاجتماعية ، انهيار أسعار النفط ، النمو الاقتصادي ، تطور الاقتصاد الوطني ، رفع التحدي

مقدمة:

تكن أهمية الاستدامة في تميز الجهات الحكومية في قدرتها على موازنة وتلبية طلبات الأفراد المتزايدة والمتجددة باستمرار بما ينافس التطور على المستوى العالمي وهو ما تتميز به الدول المتقدمة بهدف الوصول إلى العالمية. تعيش الدول العربية حاليا تحديات مختلفة و متداخلة في ظل الظروف السياسية، الأمنية و الاقتصادية المتدهورة مما يفرض عليها تعبئة كل الجهود و التصرف بيقظة عالية، لتفادي أزمات أخرى تزيد من تدهور الوضع الداخلي و الخارجي. و في ظل الاعتماد على البترول كموردا ومصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها، خاصة تلك التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب ودخل قومي عام يعتمد على عائدات البترول، والتي يؤدي انخفاضه إلى إختلالات في اقتصادياتها بما يهدد وحدة تيانها وسيادتها. ونظرا للأهمية البالغة التي يتحلى بها البترول باعتباره مادة خام حيوية للبشرية ومصدر استراتيجي للدولة المصدرة، فإن تأثير العوامل السياسية كان بشكل أكبر ووسع من العوامل الاقتصادية، كما سعت كل دول الأوبك إلى الحفاظ على استقرارها السياسي. والجزائر باعتبارها واحدة من الدول المنتجة للنفط ، يعد اقتصادها ريعي يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة النفطية على حساب الاستراتيجيات الأخرى، الأمر الذي يجعل منهريين الأسعار المسجلة في الأسواق الدولية، فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و 98% من إجمالي الصادرات، و 64% من الإيرادات العامة

للدولة، ونسب الجباية البترولية تتراوح ما بين (55% و 68%) من إجمالي الجباية . فنجد تأميمقطاع المحروقات لعب دورا بارزا ومهما في بناء وإرساء قواعد اقتصادها الوطني وكذا في تمويل مشاريعها التنموية، مما زاد من التبعية الكلية و المقيدة للاقتصاد الوطني التي أصبحت تشكل هاجسا مخيفا و معيقا للاستمرار و تطور المشاريع التنموية في مختلف الأصعدة خاصة بعد الأزمات المتتالية لتتذبذب أسواق النفط و الدراسات المؤكدة لنضوب هذا المورد بعد مدة معينة . و انطلاقا من هذه المقاربة المبدئية تم طرح الإشكالية التالية: ما مستقبل التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار

أسعار النفط و ما بعد البترول ؟ و كيف يمكن أن نجعل منها رافعة قوية لتحقيق التنمية الشاملة ؟

ولدراسة جوانب هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من التساؤلات :

- ما مدى أهمية قطاعات الاقتصادية الأخرى البديلة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي واستقراره؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار أن تقلبات أسعار البترول قد ساهمت في تغيير منهج السياسة الاقتصادية ؟
- كيف يمكن توجيه السياسة الاجتماعية الى خلق الثروة الاقتصادية؟

وليستوجب هذا الوضع رسم سياسة تنموية جديدة يتواءم فيها النمو الاقتصادي الحاصل مع تحسن الظروف الاجتماعية حتى تصبح ظاهرة شاملة في ظل أداء اقتصادي متميز بعيدا عن قطاع النفط مع ضمان استدامة في معدلات النمو. وهو ما يذكي الفضول لمعرفة مدى قدرة الجزائر على بناء نموذج تنموي متميزا يعتمد على خلق الوفرة المالية لتمويل السياسات التنموية المختلفة . و من هذا المنطلق نتحدد محاور هذه الدراسة كما يلي:

المحور الأول : واقع التنمية و علاقتها بالاقتصاد الجزائري ، المحور الثاني: أسباب التخلص من التبعية النفطية

المحور الثالث : عوامل الإقلاع الاقتصادي.

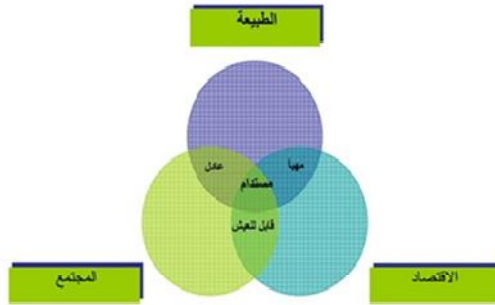
المحور الأول : واقع التنمية و علاقتها بالاقتصاد الجزائري

لقد أصبحت التنمية عملية قاعدية تستلزم مشاركة فعلية للسكان كتعبير عن الحياة التشارنية ، يتم فيها تضافر الجهود المحلية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة ، خاصة وأن النظريات الاقتصادية الحديثة أصبحت تأخذ بعين الاعتبار الإطار الاقتصادي المحلي كعنصر أساسي في التحليل الاقتصادي.

و تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة تَونب الأرض على التحمل. وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي **النمو الاقتصادي**، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، و**التنمية الاجتماعية**، من خلال توفير الحاجيات الأساسية للفرد من عدالة وصحة وتعليم وسكن. و من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أنماط **إنتاج** واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على **الموارد الطبيعية** لتحقيق التوازن لاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البيئة وفق التوزيع العادل والشامل للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

لقد انصب مفهوم التنمية المستدامة على الجوانب المادية و ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فناءها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية. وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول المطالبة بتنفيذ برنامج مؤتمر قمة الأرض، من خلال وضع سياساتٍ وخطط وبرامج في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ويمكن تمثيل أبعاد التنمية المستدامة المترابطة والمتداخلة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيح للموارد في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1) : المراكز الأساسية للتنمية المستدامة



أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة ولقد وضع "هوبهاوس" أربعة معايير تستند إليها "التنمية العالية على حد قوله ويعني بها التنمية المتواصلة الشاملة، ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة ولا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة، لو تخلف أحد هذه الشروط وهذه المعايير هي: الحجم (السكان) ، الكفاية ، الحرية و المشاركة.

ونستنتج من هذا أن التنمية الاجتماعية معناها تطبيق العلم بكل صوره في تيسير حياة الإنسان على هذا الكون ، وإبراز القوى المودعة في بنيته. تحسين المجتمع ، وتحسين الفرد . وتعتبر التنمية مجموعة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات كثيرة كالصحة والتعليم، والتنمية عملية تخطيطية وديناميكية للتحويل في ثلاثة مستويات: الأول في اتجاه الأفراد بتحقيق الاشتراك في العمل الجماعي والرغبة في الإنجاز على أسس عملية ، و الثاني بالتحويل في البناء الاجتماعي ووظائفه لتذويب الفوارق بين الطبقات وسهولة الحراك الاجتماعي و تحقيق العدالة في توزيع الثروة وتوسيع مجالات الاقتصاد ليكون متنوعا، كل ذلك في ظل مؤسسات لا مركزية

ديمقراطية. و المستوى الثالث التحول في علاقة المجتمع بالعالم الخارجي بتحقيق الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي للوصول إلى علاقات تجارية متكافئة مع دول العالم، مع الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية وتطوير التكنولوجيا المحلية وانتقاء التكنولوجيا المتقدمة. وكل ذلك يهدف إشباع رغبات الأفراد المتزايدة المتغيرة، ولا يتم ذلك إلا عن طريق ثورة اجتماعية من جانب الدولة ، فهي تلك التفة التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتهم، حيث يكمن الهدف منها تحقيق النمو الاقتصادي. إلا أن الفجوة بين الدول النامية و المتقدمة تبين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية؛ وإنما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة؛ لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف والتحديات المتعلقة بالمسألة.

إن المناخ الاقتصادي [بالجزائر](#) ، ليس في منأى عن الارتدادات الناجمة عن الأزمات المالية و الاقتصادية التي يعيشها عالم اليوم ، فالخروج من قوقعة المداخل البترولية من خلال إتباع سياسات جادة عبر تنويع الاقتصاد الوطني سيقبل من احتمالات هذه التأثيرات.

و تثير مسألة تأثير انخفاض أسعار النفط على واقع الاقتصاد الوطني، التي تعتمد قدرة خزينته العمومية بالدرجة الأولى على مبيعات النفط في أسواق الطاقة العالمية، مرجحا أن إعادة النظر في البرامج التنموية وتبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي سيساعد في تفادي احتمال الانكماش الاقتصادي [بالجزائر](#) ، فضرورة تنويع الاقتصاد الوطني وإخراجه من حلقة التبعية للمحروقات، مقترحا إستراتيجية إعادة بعث المشاريع التنموية الكبرى وعلى رأسها دفع عجلة القطاع الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد عصب الاقتصاد الفعال لتفادي صدمات الأزمة المالية العالمية ، و مواجهة الحرب الاقتصادية المعلنة على الدول النامية و الناشئة .

تمر الجزائر حاليا بفترة تحولات اقتصادية صعبة تتطلب منها تركيز و تجنيد كل جهودها بغرض تجاوز الأزمة المالية و الاقتصادية الحالية الناتجة عن عودة انخفاض أسعار النفط إلى أدنى المستويات ، خاصة و أنها تعتمد عليه بصورة شبه كلية . و يعد الإصلاح أمر ضروري وعاجل ينبع من داخل مجتمعاتنا ذاتها، ويستجيب إلى تطلعات أبنائها في بلورة مشروع شامل يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد شهدت الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن الماضي جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 والأزمة الاقتصادية التي أثرت على الأداء الاقتصادي، بفعل تراجع مداخل المحروقات سنة 1986 التي تعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة، و العشرية السوداء مما تطلب ضرورة تطبيق جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية. و بالرغم من هذه الإصلاحات، إلا أن الأوضاع الاقتصادية لم تتحسن في نهاية الثمانينات، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي والتي شهدت معدلات سالبة. إلا أن برنامج التعديل الهيكلي فيما بعد أدى إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور معدلات النمو الاقتصادي

السنوات	2001	2003	2005	2015
معدل النمو الاقتصادي	2.1	6.8	5.1	5

و يعتبر ضعف معدل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي، والذي يتعلق بالارتفاع المتواصل للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة. حيث أن اعتماد الجزائر لعوائد البترول كمصدر تمويلي لبرامج التصنيع، جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار هذه المادة وتغيرات المحيط الدولي، والتي لا تعتبر محصلة إنتاج حقيقي للثروة. وقد اتخذت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية بهدف تصحيح الاختلال وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق. ومن أهم هذه الإجراءات التصحيحية إخضاع المؤسسات العمومية للقانون التجاري في معاملاتها، ونشجيع المؤسسات على التصدير من خلال اعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة، بالإضافة إلى مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها وجعلها معتمدة على قواعد السوق.

يعد تفاقم الفقر من أعظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الجزائر واستقرارها، فقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة الجزائرية سنوات الثمانينيات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينيات إلى زيادة حدة هذه الظاهرة، خصوصا في ظل التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق الذي يضبطه قانون المنافسة، لنجد 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة. ولكافة الفقر في الجزائر، تم إسناد هذه المهمة الجديدة إلى وزارة التضامن الوطني والمتعلقة أساسا بمحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، حيث تتركز الإستراتيجية المنتهجة في نشاطات التضامن الوطني، الشبكة الاجتماعية، برامج المساعدة على العمل. ونتيجة لكل ذلك عرّف مؤشر الفقر تحسنا ملحوظا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): مؤشر الفقر البشري

البيان	1995	2000	2005	2015
معدل الفقر	25.23	22.98	16.60	9.80
معدل الأمية	-	32.80	23.70	11.79
معدل الأطفال الذين يعانون سوء التغذية	13	6	3.5	1.8

دور المحروقات في نمو الاقتصاد الوطني

لقد جاء تطور الفكر التنموي في السبعينات ليؤكد على الجانب الاجتماعي في التنمية وفكرة إعادة توزيع المداخل و إشباع الحاجات الأساسية التي يجب أن تكون جنب إلى جنب مع أي نمو اقتصادي. ومن هنا تكمن أهمية الفكرة في تحليل الوضع بشقيه الاقتصادي والاجتماعي في السنوات الأخيرة لما عرفته هذه الفترة من وفرة مالية غير مسبوقة نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة ووجود مشكلات اجتماعية أبرزها البطالة، عدم الكفاية في الرعاية الصحية وتدهور التعليم. من جهة أخرى. وسياسات التخطيط الاقتصادي المتبعة من طرف الدولة.

لقد لعبت الاستثمارات البترولية دورا هاما في مجال التنمية الاجتماعية من حيث تغير وتغيير المجتمع ، الذي أدى إلى زيادة ملموسة في نمو السكان و تركزها في المدن بسبب الهجرة الريفية الناتجة عن ظهور الصناعة التحويلية والبترولية والغازية وما أتاحته هذه الأنشطة من فرص العمالة . كما ظهرت ونمت حول هذه المدن تجمعات سكانية هامشية وتجمعات متناثرة ومتباعدة وكان من أهم الآثار الاجتماعية التي أحدثها البترول في الجزائر ظهور تحول مهنيي السكان العاملين من حرفة الزراعة والرعي إلى قطاعات البناء والتشييد والصناعة التحويلية والبترولية والغازية ويعتبر هذا التحول أحد مظاهر الحراك المهني التي اتسم بها المجتمع الجزائري نتيجة الاعتماد على المداخل النفطية.

مزايا و عيوب الاعتماد على المحروقات

لعب البترول والأنشطة المرتبطة به دورا هاما في تحقيق بعض أهداف تنمية المجتمع فلقد أتاح فرصا لتحول أعداد كبيرة من الزراعة إليه وعمل على ظهور فرص عمل جديدة كما كان له دور في تنمية القوى البشرية، تجلّى ذلك بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي في اهتمامها بالتعليم باعتباره أحد العناصر الأساسية لنجاح سياسة التنمية وكذا الاهتمام بالتدريب المهني بهدف مواكبة احتياجات البلاد من الفنيين اللازمين للعمل في أنشطة والمجالات الجديدة وكان الدور البارز في هذا المجال هو الاهتمام بالتعليم الجامعي وإقامة المعاهد البترولية المتخصصة ومراكز التدريب الفيني أنحاء البلاد لتغطية الاحتياجات البترولية. و لكن رغم الانجازات المحققة على الصعيد الكمي ، إلا أنها تبقى ناقصة و غير كافية على الصعيد النوعي حيث اعتبر العديد من الباحثين نقمة لان عملية استغلاله كانت خاطئة ، فجعل من العديد تفكر بمنطق التنكالية بقتل روح المبادرة و المثابرة و الإبداع. لقد تجسد دور البترول في حدوث بعض التطورات والتغيرات لبعض المدن وثيف شملت هذه التغيرات النواحي السكانية والاقتصادية والعمرانية ، و لكن في نفس الوقت أهملت و ماتت العديد من المعن و القطاعات الأخرى و لم نعد نفكر فيها مهن منتج بل توجه تفكيرنا الخاطئ إلى المردود الكبير و السهل محملين قطاعات حساسة كالزراعة و الحرف.

المحور الثاني : أسباب التخلص من التبعية النفطية

لا يمكن الانفصال عن البترول كمورد أصلي و واحد للدخل الوطني يأتي دفعة واحدة ، و لكن ارتباط اقتصادنا بصعود و نزول أسعار البترول يؤثر على مصداقية سياساتنا الاقتصادية و لا يحق لنا أن نترك أرقابنا معلقة على عتبة الأسواق

النفطية و نحن نمتلك من الثروات المادية و البشرية ما يجعلنا في طليعة الدول المتقدمة ، فصعود او نزول سعر البترول لم يعد يهمنا و لن يتحكم في ميزانيتنا و سياساتنا ، لذا من الضروري اعتماد سياسة تدريجية للتخلي عليه و اعتباره كمورد إضافي من خلال الاعتماد على المدخل الاستراتيجي، المبني على العودة لمفهوم الاستشراف والتخطيط للمدى البعيد.و من بين العوامل الدافعة إلى التخلص من التبعية النفطية مايلي:

التأثير على المخططات و المشاريع الاقتصادية

اعتمدت الجزائر خلال السنوات الماضية أربع مخططات لدعم الإنعاش، ثم النمو الاقتصادي فالأول كان تهديدا بقيمة مالية قاربت 10 ملايين دولار ما بين 2001 و 2004 وعرف تحت تسمية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) ، و الذي اعتمد مقارنة تيزية جوهريّة أريد من خلالها تحفيز المؤسسات الوطنية وتنشيط الطلب في السوق، أما المخطط الثاني أضفى خماسيا وخصص له قيمة تقارب 200 مليار دولار ما بين 2005 و 2009 ووظف أساسا لتوسيع قاعدة البني التحتية والمنشآت القاعدية، تلاه أهم مخطط خماسي من حيث القيمة بـ 286 مليار دولار ما بين 2010 و 2014 والذي كان يراد منه تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الآلة الإنتاجية الوطنية، وأخيرا 262 مليار دولار في المخطط الرابع المعتمد حاليا . و لكن هذه المخططات كلها ارتبطت ارتباطا وثيقا بما سخط به زيادات أسعار النفط على ميزانية الدولة ، و أحس الجميع بعدم الاستقرار و الثبات الاقتصادي بمجرد بداية التدهور و من ثم التأثير على مجمل مخططات و مشاريع التنمية المبرمجة، و هذا اعتقد يعتبر سببا كافيا لفصل أنبوب الآسوجين الذي ييقينا على الدوام في قاعات الإنعاش.

تغيير ذهنية الاتكال على الطاقة النفطية و التفكير في الأجيال المستقبلية

من الضروري أن تتغير الذهنيات لدى المجتمع الجزائري خاصة فيما يتعلق بالاتكال على الطاقة النفطية و كأنها كثر يمنعنا من العمل و المثابرة ، فهذه الثروة يجب استغلالها بصورة عقلانية إلى جانب تفعيل العمل و العلم معا ، حتى نصنع المستقبل الزاهر لنا ، دون أن ننسى الأجيال المستقبلية للمحافظة على ما لدينا من نعم .

نضوب الطاقة البترولية مستقبلا و تتابع الازمات

بالرغم من أن العديد من الخبراء يقرون بنضوب الطاقة البترولية خلال العقود القادمة ، إلا أن تتابع الأزمات يظهر لنا جليا أن الاتكال عليها بصورة مطلقة يعتبر سياسة خاطئة و غير نفعية من الواجب تغييرها .

المحور الثالث : عوامل الإقلاع الاقتصادي

تحتاج الجزائر حاليا إلى سياسة جديدة ترمي إلى تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى و حتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من الاندماج في الاقتصاد العالمي و تحقيق متطلبات أهداف الألفية بطريقة سلسلة يتحتم عليه توفير مجموعة من العوامل المساعدة على الإقلاع الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

تنويع الاقتصاد الوطني :

تمتلك الجزائر ثروات متنوعة و مختلف سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعي كالحديد ، الفوسفات ، اليورانيوم ، الذهب ..الخ ، أو ما يتعلق بالمواقع السياحية المختلفة باختلاف المناطق الجغرافية من جبال و سهول وهضاب و صحراء خلاصة تمكنها من إيجاد استراتيجيات و تفعيل اقتصاديات كالصناعة و الزراعة و السياحة و الحرف التقليدية ، تجعل من البترول مصدرا موازيا للمصادر الأخرى ، وبالتالي فان مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة عن المحروقات .

تتوفر الجزائر على مساحات فلاحية شاسعة وغنية وموارد مائية وقدرات بشرية هائلة ستسمح لها إذا ما تمت تقوية التنسيق بتطوير القطاع الفلاحي بشكل كبير والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

الاستثمار في المورد البشري.

يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع لذا تسعى كل الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى تطوير هذا العنصر بكل الوسائل والطرق، معتمدة أساسا على التكوين والتعليم؛ اللذان يزيدان من مخزون معارف رُسَالها البشري. و قد زادت أهمية هذا المورد كمصدر للميزة التنافسية في إطار التحول لعصر المعرفة . إن مستقبل البشرية لا يعتمد على المدى المكاني أو الزماني ، و لا على الطاقة ، و لا على الأراضي الممكن زراعتها و إنما على تنظيم هذا المستقبل الكامن في الذكاء الإنساني و تقدم المعرفة . فافضل استثمار يكمن في الدماغ البشري ، و أن الهوة بين الدول النامية و المتقدمة هي بسبب تنظيم استخدام العقل البشري و توظيفه التوظيف المثمر ، كما أن المعركة الاقتصادية القادمة ستعتمد على التكنولوجيا و المعرفة .

لقد تطور مفهوم رُس المال البشري عبر الزمن ، و مر بمراحل عديدة حتى تبلور و استقل في أوائل الستينيات من القرن العشرين كفرع جديد يدمج بين التربية و التعليم .لذا أصبح من الضروري الاهتمام برُس المال البشري و صيافته عن طريق التدريب و الصحة و العناية به من أجل تنمية الأفراد و المجتمع و دفع البلاد نحو التقدم و الازدهار.

لقد ظهرت الكثير الدراسات و الأبحاث الجادة حول كيفية قياس القيمة المضافة لرُس المال البشري، وبناء عليه تم التوصل إلى مجموعة من القياسات الكمية التي بدأ تطبيقها منذ التسعينات وزاد من أهمية تلك القياسات النقص الواضح في المهارات و المواهب في سوق العمل على مستوى العالم مما دفع الكثير من المنظمات إلى عدم الاهتمام فقط بتحليل البيانات الخاصة بالتكلفة، ولكن إلى بذل الجهد لتطوير العنصر البشري لتعويض الانخفاض في أعداد العمالة الماهرة على كل المستويات، ولحفاظ على ميزة تنافسية في أسواق القرن الواحد و العشرين، ولإيجاد أساليب لزيادة فعالية رُس المال البشري من خلال توافر بيانات صحيحة يعتمد عليها في كيفية الاستثمار في طاقات البشر الإنتاجية، واعتبر أن هذا هو الممر الوحيد و العملي لحل مشكلة نقص الكفاءات و المهارات البشرية وزيادة القيمة الاقتصادية المضافة للمنظمات.

لقد عمدت الجزائر على الاهتمام بقطاع التربية و التكوين باعتباره صمام الامان للاستثمار على المدى المتوسط و البعيد ، ففتحت الأبواب أمام الجميع للحصول على المعرفة savoir & savoir faire عن طريق المجانية و تحقيق العدالة الاجتماعية

الإدارة الحكم الراشد:

لقد تطورت آليات الفساد مما أثر على حرية النشاط الاقتصادي ومجالاته، وحدث من الكفاءة السياسية والاقتصادية لمؤسسات الدولة مما أدى إلى زاد من شبكات السوق الموازي. فعملية تبجح الفساد يمر حتما عبر حوكمة الإدارة (عامة، محلية)، وذلك باعتماد المسائلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية، حتى يتم ضمان سلامة الاختيارات الاقتصادية، وتأمين عدم ارتباط الاقتصاد بخدمة فئات معينة، كما يجب إضفاء الشفافية على المعاملات التجارية والاقتصادية.

التحكم في التكنولوجيا الرقمية و صناعة المعرفة:

يبقى البحث العلمي شبه مغيب فهو لا يتعدى 1% من الناتج المحلي الإجمالي حسب آخر الإحصائيات، وهي نسبة جد هزيلة إذا ما قورنت بنسب الدول المتقدمة التي يصل فيها حصة البحث العلمي 10%. إن إلهام بوظيفة البحث والتفنية، التطوير، والاستثمار في البحث والذكاء والإبداع قصد التحكم في الميزات التنافسية الجديدة القائمة على المعرفة، ومن ثمة إعداد الطاقات الفكرية والإبداعية لمواجهة المستقبل. كما أن أهم ما يميز العالم المعاصر هو تحول القوة من المرحلة الصناعية إلى مرحلة المعلوماتية نتيجة التطور الكبير والمذهل في وسائل الاتصالات والمعلومات مما أدى إلى (تقليل كلفة الإنتاج، تحقيق الوفرة، تحقيق الجودة)، ومنه تراجعت الميزة التنافسية التي تستند على وفرة الحجم والانتشار الواسع في الأسواق إلى تلك المستندة إلى السرعة والمرونة. إن ما فعلته تكنولوجيا المعلومات بالاقتصاد العالمي اليوم جعل الكثير من المعطيات تتغير، فالذي لا يتحكم اليوم في المعلومة بالوقت و السرعة لا وجود له على وجه الإطلاق. إن الاقتصاد الجزائري مطالب بأن يوفر لبيئة الأعمال (المحيط الاقتصادي) صحة و وفرة المعلومة مع القدرة على حمايتها، لأن توفر قاعدة بيانات ومعلومات يمثل وسيلة وأداة للضبط والتقييم الاقتصادي، ومن ثمة رسم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية الناجعة.

الاعتماد على الطاقات المتجددة و البديلة.

فرضت الطاقات المتجددة نفسها في السنوات الأخيرة كحل بديل للمحروقات ، و في ظل التغيرات المناخية الواضحة التي يشهدها العالم، أصبح لزاما التوجه إلى الطاقة البديلة النظيفة التي لاتنضب بأشكالها المتعددة. وبناء على تحذير خبراء من نضوب احتياطي النفط الجزائري في غضون 50 سنة، سعت الحكومة للبحث عن سبل بديلة لاستغلال الطاقة لما بعد عهد النفط. فقد كشفت عن خطة طموحة لإنتاج 10 في المائة من الكهرباء من موارد متجددة بحلول 2020. و تبقى الجزائر من بين ابرز الدول المرشحة من قبل خبراء الطاقة في العالم للعب دور رئيسي و هم في معادلة

الطاقة نظرا لامتلاكها مصادر طبيعية هائلة في مجال إنتاج الطاقات البديلة لمصادر الطاقة الاحفورية السائرة في طريق الانقراض. وتتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة في هذا المجال، بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، و تعتزم الاستثمار بكثافة في محطات الطاقة الشمسية، خاصة و أنها تتمتع بإمكانات هائلة لإنتاج و تصدير الطاقة الشمسية باعتبار تلقيها نور الشمس الساطعة لأكثر من 3000 ساعة سنويا. و ينتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة 2011-2030 نحو 22.000 ميغاواط في أفق 2030 أي ما يعادل 40 بالمائة من إنتاج الكهرباء الإجمالي، كما تتطلع الجزائر إلى تصدير 10.000 ميغاواط من 22.000 ميغاواط تم برمجتها خلال العقد المقبلين، في حين توجه 12.000 ميغاواط لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء.

الخاتمة

إن مراجعة نموذج التنمية في الجزائر بالاعتماد على المعطيات المحلية هو مطلب أكثر من ضروري لا سيما إذا علمنا أن أكبر مشكل يواجهه الاقتصاد الجزائري هو أحادية ومحدودية الموارد المالية من جهة خاصة بعد الأزمات النفطية المتتالية وقلة الاستثمار المحلي والمبادرة الاقتصادية من جهة ثانية. لذا لا بد أن تعتمد سياسة التنمية المستقبلية على حسن استغلال مختلف مواردها الطبيعية وتوجيهها من أجل التنمية مع إحداث تكامل القطاعات الاقتصادية و التركيز على التنمية المحلية ، لأننا في حاجة إلى إعادة النظر في استراتيجياتنا التنموية والاعتماد على سياسة النمو المتوازن. ويعتقد العديد من الخبراء أنه من غير المعقول أن تستمر الجزائر في سياسة الدعم والتحويلات الاجتماعية دون أي هدف مركز وواضح، لأنه حاليا يمثل 60 مليار دولار من الناتج الداخلي، لذا من الضروري تقليصها اعتماد اقتصاد في الاستهلاك بالتوجه نحو الطاقات النظيفة والمتجددة ، و نعود طاقاتنا البشرية على الابتكار و الإبداع لا على التقليد و الاتكال لأنها الثروة الدائمة و الباقية و المرتبطة ببقاء الوطن و شموخه.

المراجع والهوامش:

- علي عباس عبد الجليل " أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة " الاثنين، 10 نوفمبر 2014
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=347:-algeriechoc-&catid=10:2010-12-09-22-53-2014-49&Itemid=7#.VvLwouJ97IU
 مصباح حراق " تحديات الاقتصاد الجزائري " <http://www.startimes.com/?t=24931813>
 مسيخ أيوب " التنمية المستدامة في الجزائر وتحديات المطروحة أمامها " مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.
<http://giem.kantakji.com/article/details/ID/643#.VvGpOOJ97IU>
 فربال " تنوع الاقتصاد بعيدا عن المحروقات سبيل الجزائر لمواجهة الأزمة العالمية " مركز البحوث الاقتصادية البلاد- 1 أون لايين يوم 09 - 12 - 2009.
<http://www.djazairss.com/elbilad/13460>
 علي لزعر ، عبد الحليم جدي "تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة " مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية - عدد 34- جوان 2013. ص . 64.
 دور البترول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر
<http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=101563>



سميرة عبد الصمد ، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة: مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر - جامعة المسيلة
 فرعون محمد / محمد إلفي " الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشري بالمعرفة " ص.3.
 عدنان مرزق ، دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة قراءة للواقع الجزائري ، المدرسة العليا للتجارة ، iefpedia.com/..... ،
<https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article882> موقع الإذاعة الجزائرية ، مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها ، البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة
 Christian Brodhag, **le développement durable**, colloque INAISE (international association of investors in social economy), Mulhouse, 23/05/2002,, p.11
 Salah Mouhoubi « L'Algérie Face au Chocs Exterieurs » ENAG, Alger , 2011.P.77.
 Mustapha Mekideche « L'Algérie Entre Economie De Rente Et Economie Emergente , essai sur la conduite des réformes économiques (1989 – 1999) et perspectives » Edition Dahlab, Alger , 2000.P.15.
<http://www.elkhabar.com/ar/economie/421503.html>
<http://www.education39.net/node/968>
 Salah Mouhoubi « Les Choix De L'Algérie , le passé toujours présent » O.P.U, Alger , 2011.P.69.